بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات الزراعية

قسم الإقتصاد الزراعي

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس مرتبة الشرف

بعنوان :

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة من 2008م-2017م

Contribution of Agricultural Sector to the Gross Domestic Product in the Sudan in the Period from (2008-2017)

إعداد الطالب :

آدم عبدالرحمن حسين يحيى

إشراف :

د. : سليمان الماهل سليمان

إكتوبر – 2020م

الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

(وَنَزَّلْناَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكاً فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ(9)وَالنّخْلَ
باَسِقَاتٍ لّهَا طَلْعٌ نّضِيدٌ(10) رِّزْقّاً لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْناَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًّا كَذَالِكَ الْخُروجُ(11))

صدق الله العظيم

سورة ق الايات (9–11)

الاهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد الى أصحاب الفضل الحقيقين في

حياتي

الى زهرة قلبي،،،، امي الحبيبة

الى سندي ونورعيني،،،،ابي الغالي

الى اخواني واخواتي،،،المثاليين

الى جميع أصدقائي وصديقاتي،،،الودودين

والى كل باحث عن العلم والحقيقة،وكل مؤمن بالعلم طريقاً

للتقدم والاذدهار.....

اهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

ترتعش الايدي عذرا وتتوارى الحروف خجلا وينفرط عقد الكلمات التي تذوب

اسفا لأننا لانجد التعابير التي تليق بالشكر،،،

والشكر أولا لله عز وجل على نعمه التي لا تحصى شكرا ينبغي لجلاله وجه وعظيم سلطانه

فانني أتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور سليمان الماهل سليمان والذي تفضل بالاشراف على دراستي ولم يبخل عليَ بالنصح والإرشاد والتوجيه حتى وصلت البحث الى هذه الصورة فبارك الله فيه وحفظه ووفقه لكل خير وجزاه الله عنا خير الجزاء

المستخلص

ان للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في السـودان ولكنه لم يجد الاهتمام الكافي لينمو ويتطور بالشـكل المطلوب ، وعليه فإن هذه الدراسـة هدفت الى معرفة أثر مسـاهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي،حيث إعتمدت الدراسـة على بيانات لمسـاهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي تم جمعها من بنك السودان المركزي في الفترة من 2008م-2017م.

واتبعت الدراسة على كل من المنهج الوصفي والتحليلي ،و المنهج القياسي في قياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع،وتوصلت الدراسـة الى مجموعة من الناتئج منها:ان القطاع الزراعي يتمتع بمجموعة من نقاط القوة ،كما انه يعاني من نقاط السـلبية التي تضـعف دوره الاقتصـادي وتوصـلت الدراسـة الى ان هنالك علاقة طردية قوية بين القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال معرفة معرفة معامل الارتباط البسـيط الذي بلغ قيمته الى 99%كما توصـلت الدراسـة الى ان القطاع الزراعي كان تسـاهم بنسـبة كبيرة جداً خلال هذه الفترة حيث بلغ مرونة مساهمته الى 3.24%وهذا يعني كبر حجم مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية .

واسـتناداً على النتائج فقد اوصـت الدراسـة بالعديد من التوصـيات منها ان يقوم القطاع الزراعي بالعمل للاسـتفادة من المزايا التي يتمتع بها في تطوير أدائه وزيادة دوره في الاقتصـاد السـوداني وضـرورة العمل على دراسـة المشـاكل التي تواجه القطاع الزراعي وإيجاد انسـب اللحلول لها ،توجيه السـياسـات الجكومية الرشـيدة والتي ان تدفع عجلة القطاع الزراعي نحو أفاق أفضـل ،العمل على زيادة الشراكة بين القطاع الزراعي والمؤسسات الأهلية لتحقيق تعاون اكبر بينمها.

Abstract

The agricultural sector is of great importance in Sudan but it did not find enough interest to grow and develop in the required manner an accordingly this study aimed to find out the impact of the agricultural sector contribution to as the study relied on data on the contribution of the agricultural sector to the gross domestic product which was collected from a bank central Sudan in the period from 2008 to 2017.

The study followed both the descriptive and the standard approach in measuring the effect of the independent variable, on the dependent variable, and the the study reached a set of results, including: that the agricultural sector has a set of strengths, and it suffers from negative points that weaken its economic role.

Indicating that there is a strong direct relationship between the agricultural sector and the GDP through knowing the simple correlation coefficient, whose value reached 99%.The study also found that the agricultural sector contributed Avery large percentage during this period, as its contribution reached 3.24, which means a large the size of the agricultural sector's contribution to economic development.

Based on the results, the study recommended several recommendation, including: for the agricultural sector to work to benefit from the advantages its performance and increasing its role in the Sudanese economy, the need to work on studying the problems facing the agricultural sector and finding the most appropriate solutions for them, directing rational government policies that would push the agricultural sector to wards progress and thus development. Economic working to increase the partnership between the

agricultural sector and civil institutions to achieve greater cooperation between them.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية.	i
الاهداء.	ii
الشكر والتقدير.	iii
المستخلص.	iv
Abstract	v
المحتويات.	vii
الفصل الأول: المقدمة	
1.1تمهيد.	1
2.1مشكلة الدراسة.	2
3.1 اهمية الدراسة.	3
4.1 أهداف الدراسة.	3
5.1 فرضيات الدراسة.	3
6.1منهجية الدراسة.	4
7.1حدود الدراسة..	4
8.1الدراسات السابقة	4
9.1الفرق ما بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.	7
10.1هيكلة البحث.	7

الفصل الثاني الأطار النظري	
2.1مفهوم الزراعة	8
2.2تعريف الزراعة	8
2.3 أهمية القطاع الزراعي.	8
2.4 انواع القطاع الزراعي	10
2.5 خصائص الزراعة	14
2.6 الزراعة في السودان.	17
2.7 تقسيمات الزراعة المناخية	17
2.8 القطاع الزراعي في السودان.	18
2.8 الشق النباتي	18
2.8 الثروة الحيوانية	19
2.9 السلالات الحيوانية في السودان.	20
2.10 مشاكل القطاع الزراعي في السودان	21
2.11 الناتج المحلي الإجمالي	26
2.11.3 الأسعار الثابة	27
2.11.4 الأسعار الجارية	27
2.12 مكونات الناتج المحلي الإجمالي	28
2.13 العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي	29
الفصل الثالث المنهجية	
3.1 المقدمة	30

3.2 صياغة النموذج القياسي	30
3.3 متغيرات النموذج القياسي.	31
3.4 بيانات النموذج القياسي.	31
الفصل الرابع : النتائج والمناقشة	
4.1الوصف الاحصائي لمتغرات النموذج.	34
4.1.1التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي	34
4.1.2 التحليل الوصفي لمتغير قطاع الزراعة	36
4.2 معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل	37
4.3 نتائج النموذج القياسي.	37
4.4 اختبارات الفروض.	39
الفصل الخامس: الخلاصة والتوصيات	
5.1 الخلاصة	40
5.2 التوصيات.	40
المراجع	42

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
1.4	أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج الاحصائي	34
2.4	معامل الارتباط الخطية البسيطة بين التغيرالتابع والكتغير المستقل	37
3.4	نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط على المتغير المستقل	37

قائمة الاشكال

رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
1.4	التسلسل الزمني لناتج المحلي الإجمالي	35
2.4	التسلسل الزمني لمساهمة القطاع الزراعي	36

المفصل الأول

المقدمة

1-1 تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي المحرك الأساسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد،وذلك لما يتوفر لهذا القطاع من قدرات عملية وعلمية وتتمتع بإمكانيات ومزايا كبيرة حيث ان للقطاع الزراعي أهمية في التنمية بكافة وجوهها وخاصة على الصعيد الاقتصادي حيث انه لا يمكن احداث تنمية اقتصادية في السودان دون المشاركة الفاعلة للقطاع الزراعي في الاقتصاد.

وشهد القطاع الزراعي في كثير من الدول الصناعية والنامية اهتماما متزايدا منذ زمن بعيد نظرا لأهميته ودوره الذي يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية.

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي جاءت هذه الدراسةعن القطاع الزراعي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وكما هو معروف فان القطاع الزراعي في كثيرمن الدول تعاني من صعوبات ومعوقات من شانه ان تجعل القطاع الزراعي غير فعال وهذا ما يمكن ان يكتشفه الدراسة.

القطاع الزراعي في السودان اصبح ينظر عليها كأمل أخير في انقاذ الاقتصاد الوطني من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الااقتصاد السوداني،حيث ان الاقتصاد السوداني يعتمد على القطاع الزراعي والذي يعتبر القطاع الرئيسي للأنشطة الاقتصادية الأخرى وذلك لظروف الطبيعة التي يتمتع بها السودان من مناخ ومياه واراضي صالحة للزراعة.

ويتكون القطاع الزراعي من عدة قطاعات فرعية تتعاون مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشمل الزراعة المروية والزراعة المطرية بشقيها الالي والتقليدي ،كذلك قطاع الثروة الحيوانية والذي يعتبر الوجه الاخر للقطاع الزراعي .

كل هذه الإمكانيات يمكن ان تجعل السودان سلة غذاء العالم العربي والافريقي الا انه اصبح مستوردا للغذاء،فضلا عن ان نصيب الفرد من الغذاء قليل ولقد عجزت السياسات الزراعية

والاقتصـــادية عن تحقيق فائض اقتصـــادي يمكنه من مواكبة النمو الحضـــري والســـكاني وتحقيق الامن الغذائي.

ان القطاع الزراعي بشـــقيه الحيواني والنباتي من الأنشـــطة الحيوية التي تلعب دورا هاما في حياة المجتمع فهي المصدر الرئيسيا لانتاج الغذاء للسكان ،إضافة لاسهاماتها في الصادرات و في توفي العمل واعمار الأرض وتحقيق التنمية الاقتصادية وتنشيط القطاعات الأخرى ذات الصلة .
لايخفى على الاحد دور القطاع الزراعي المهم والاساسي في بناءاقتصاد حر ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الاقتصـادية والبشـرية ودوره المهم في القضـاء على البطالة حيث ان بإمكان القطاع الزراعي توفير الكثير من فرص العمل ومنافســـة القطاعات الأخرى في توفير السـلع والخدمات بالإضـافة الى الدور المهم في زيادة الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي انعكاس ذلك على زيادة دخل الفرد.

لـذلـك تقوم هـذه الـدراســـــة بتقيم الـدور الـذي يلعبـه القطـاع الزراعي في عمليـة تحقيق التنميـة الاقتصادية في السودان ومن ثم التعرف على الأهداف والدوافع التي تدعو الى تشجيع عمل القطاع الزراعي في المجتمع السـوداني عن طريق دراسـة وتقييم القطاع الزراعي بهدف معرفة مواطن القوة والضعف

2.1 مشكلة الدراسة:

يمتلك الســـودان موارد زراعية كبيرة ومتنوعة تتيح للقطاع الزراعي إمكانية ان يكون القطاع الرائد لعملية التنمية الاقتصادية،وتتثملمشكلة الدراسة بالتحليل والاجابة على السوال الرئيسي وهي :ماهي مســـاهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصـــادية في السودان خلال الفترة من(2008-2017) وتتفرع منه الأسئلة التالية :

1-ماهي نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .

2-ماهي أهم سياسات الحكومة السودانية تجاه القطاع الزراعي.

3-ماهي أهم العقبات التي تواجه عمل القطاع الزراعي .

4-ماهي أهم مقومات القطاع الزراعي في السودان.

3.1 أهمية الدراسة:

تقوم أهمية الدراسة في كونها تسعي لمعرفة مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني والتعرف على فعالية دوره في احداث التنمية الاقتصادية لذلك يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة كمايلي:

1-تسليط الضوء على احد اهم القطاعات في الاقتصاد السوداني وهو القطاع الزراعي والذي لاشك في ان له تاثير كبير على الاقتصاد السوداني وله دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

2-مساعدة القائمين على رسم السياسات والخططعلى تحسين الأداء المستقبلي ومن الممكن ان يروا بالقطاع الزراعي آملا لإحداث التنمية الاقتصادية واللتالي الوقوف بجانبه ومساعدته لتسهيل عمله .

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد الاثار المتوفعة للقطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان من خلال المحاورالتالية:

1-تحديد المقومات التي تحفز القطاع الزراعي .

2-التعرف على المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي .

3-معرفة مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

4-محاولة الخروج بنتائج وتوصيات من الممكن ان تكون ذات قيمة وفائدة للدراسين والباحثين ومتخذي القرار الاقتصادي.

5.1 فرضيات الدراسة:

في سياق الدراسة الحالية تقوم باختيار الفرضية التالية :

يؤثر القطاع الزراعي السوداني في التنمية الاقتصادية تاثيرا طرديا قويا،وينبثق منهاالفرضيات التالية :-

1-وجودعلاقة طردية بين الزراعة والناتج المحلي الإجمالي .

2-هنالك تاثير طردي ضعيف بين القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي .

3-هنالك تاثير عكسي بين القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي.

6.1 منهجية الدراسة :

تقوم الدراسة على المنهجين على النحو التالي :

1-المنهج الوصفي والتحليلي :وذلك لوصف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة الى الاطار النظري الذي يبين اهم النقاط التي تتعلق بمواطن القوة الضعف التي تواجهها القطاع الزراعي السوداني .

2-المنهج القياسي :سيتم استخدام المنهج القياسي لبناء النموزج القياسي وتحديد المتغير التابع والمتغير المتسقل وهي كما يلي :

أ-المتغير التابع :وتمثل الناتج المحلي الإجمالي ويقاس بالقيمة الحقيقية

ب-المتغير المستقل :تمثل القطاع الزراعي السوداني

7.1حدود الدراسة:

-الحدود المكانية :جمهورية السودان

-الحدود الزمانية :الفترة من (2008-2017)

8.1 الدراسات السابقة:

1.مراد جابر الاغا،اثر الضرائب على الناتج المحلي الإجمالي ،2015،رسالة ماجستير جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تركزت مشكلة الدراسة في الكشف على مدى تاثير الضرئب في نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان وعلى نظام الضرائب في السودان خلال(1981-2003)،وتمثلت فرضيات الدراسة في ان

للضـــرائب اثر فعال في تحديد الناتج المحلي الإجمالي ســـلبا وإيجابا والضـــرائب بإعتبارها متغير خارجي .

هدفت الدراسة الى تقويم سياسة الضرائب على اقتصاد السودان في الفترة من (1981-2003).

اسخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي القياسي.

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة نظام الضرائب في السودان لم يفلح في تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي .

2.عبداله عبدالرحمن محمد محمود،(2010)،دور البنوك الإسـلامية في تمويل القطاع الزراعي في السودان،دراسة بنك الشمال الإسلامي.

تمثلت اهم فرضيات الدراسة ان بنك الشمال الإسلامي يساهم بصورة اساسيةفي التمويل الزراعي في السودان .

الهدف من هذه الدراســة بيان وتوضـيح دور بنك الشـمال الإسـلامي في التمويل القطاع الزراعي ،وذلك من خلال درسة حالة بنك الشمال الإسلامي .

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي المستند على دراسة الحالة واختارت بنك الشمال الإسلامي ،اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان بنك الشمال الإسلامي يساهم بدور فعال في تمويل الأنشـطة الاقتصـادية في السـودان مقارنة بالبنوك الأخرى ومن الأهم التوصـيات هي ان علىادارة بنك الإســـلامي العمل على زيادة مال البنك حتى يتمكن من التمويل الممنوح للقطاع الزراعي .

3.مغيدة محمد علي يوســف،(2009)،أثر الارتفاع العالمي لأســعار المحاصــيل الغذائية على الاستثمار الزراعي في السودان .

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في ان السودان يذخر بموارد عظيمة وهائلة ولكن بالرغم من وجود هذه الموارد الا ان الإنتاج الزراعي لم يفيء حتى الان لاحتياجات الغذاء المحلية .وتتمثل فرضـــيات الدراسة في ان السودان اكثر عرضة للآثار السالبة للارتفاع في الأسعار العالمية للمواد الغذائية ،وقصور التمويل للقطاع الزراعي يحول دون استجابة القطاع الزراعي للتغير في الأسعار العالمية

للمواد الغذائية ،هدفت الدراسة الى التعرف على أسعار المواد الغذائية في العالم ودورها في تشجيع الاستثمار الزراعي في السودان.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وتم عرض وتوصيف إحصائي للبيانات ،أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي ان الأسعار هي الأداة الفعالة والاساسية بيد الدولة لتامين العلاقات المنامية بين الفروع للاقتصاد الوطني والسوق العالمي ومن اهم التوصيات الاستفادة من الارتفاع العالمي لاسعار المواد الغذانية في الاستثمار الزراعي في السودان والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة .

4.محمد عثمان علي عمر،(2008)،دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في السودان.

تمثلت مشكلة الدراسة في الى أي مدى من الاستفادة من المواد الزراعية التي يتمتع بها السودان للنهوض بالقطاع الزراعي السوداني؟ومهي المعوقات التي تواجه وتحول بينه وبين دوره التنموي ؟وكانت فرضيات الدراسة هي ان التمويل الموجه للقطاع الزراعي دون القدرالكافي للتنمية ،كما ان عدم الاستقرار السياسي والأمني يحول دون التطور للقطاع الزراعي .

واتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وجمع البيانات من خلال مصادره الثانوية ،وهدفت الدراسة الى ابرازدورالقطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية ،والتعرف على المعوقات التي تواجه والجهود المبذولة للتنمية .ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة قصور التمويل ،سلبية السياسات الاقتصادية عدم الاستقرار السياسي والأمني .

أهم توصيات الدراسة زيادة جحم التمويل المقدم للقطاع الزراعي ،وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تنمية القطاع الزراعي .

5.محمد الحسن عثمان،(2000)،التمويل وأثره على الإنتاج الزراعي بولاية القضارف .

تمثلت مشكلة الدراسة في ماهي المشاكل التي يواجه التمويل بولاية الفضارف وتفترض الدراسة ان التمويل المقدم من قبل البنوك غير كافي،وان الإنتاجية بولاية القضارف تتصف بالتدني المستر ،وكان قد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على التمويل واثره في التنمية الزراعية بولاية القضارف ،حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والبحث الميداني ،ومن اهم النتائج ان الإنتاجية بوالاية

القضارف اتصف بالتدني المستمر مما يحتم وجود ندرة زراعية وعدم كفاية التمويل المقدم للنشاط الزراعي من حيث الكفاية والتوقيت والشروط .

من اهم التوصيات التي ضرورة وضع سياسة إئتمانية تراعي خصوصية القطاع الزراعي لينال النصيب الاوفر ،ضرورة الاهتمام ببذر السمسم للاكثار من البذور وتوفيرها بأسعار معقولة.

9.1 الفرق ما بين الدراسات السابقة الدراسة الحالية:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نجد انها ركزت على ضرورة توفر التمويل اللازم للمزراعين وتسهيل طرق الحصول عليه واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة مما يؤثر إيجابا على القطاع الزراعي ويودي الى زيادة الإنتاج ضافة الى الضرائب التي تفرض على المزراعن يمكن ان توثر سلبا على الإنتاج.

الدراسة الحالية:

ركزت على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2008-2017م) والتعرف على المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي مع تحديد اهم نقاط القوة والضعف للقطاع الزراعي السوداني .

10.1 هيكلة البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى خمسة فصول:

الفصل الأول :المقدمة وتتضمن التمهيد ،مشكلة الدراسة ،أهمية الدراسة ،منهجية الدراسة ،حدود الدراسة ،الدراسات السابقة ،الفرق مابين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وهيكلة الدراسسة.

بينما اشتمل الفصل الثاني على الاطار النظر للدراسة ،حيث تضمن مفهوم الزراعة وتعريفها واهمية القطاع الزراعي وأنواع القطاع الزراعي وخصائص الزراعة كما انها تعرف على القطاع الزراعي في السودان ومشاكل اقطاع الزراعي وأخيرا تناول الناتج المحلي الإجمالي.

فيما احتوى الفصل الثالث على منهجية الدراسة ،بينما اشتمل القصل الرابع على النتائج والمناقشة

الفصل الخامس :الخلاصة ،التوصيات ،قائمة المراجع والملاحق.

الفصل الثاني

الإطار النظري

2.1 مفهوم الزراعة:

يمكن ان نعرف الزراعة من خلال مفهومين احدهما ضيق والأخر اكثر شمولا،والزراعة في المفهوم الضيق يقصد بها العناية بالأرض.اما المفهوم الواسع للزراعة:

نعني بها رعاية الحيوان والأشجار والغابات وتربية الأسماك بالإضافة الي العناية بالأرض،ومن خلال هذا المفهوم يمكن تعريف الزراعة بانها صناعة او مهنة واستغلال الموارد الطبيعية والإنسانية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزروع النباتية والثروة الحيوانية التي ينعم بها الانسان بطريقة مباشرة او غير مباشرة من خلال عملية المبادرة مع المنتجات غير الزراعية(رزدق،1997م)

2.2 تعريف الزراعة:

تعرف الزراعة بانها علم وفن وصناعة انا المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان.وتعريف الزراعة بنها فن يعتبر تعريفا حديثا نسبيا نظرا لانه كان ينظر الى الزراعة قديما عى انها مجرد بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها فتحصد وتصنف الزراعة العاليمية الى زراعة متقدمة وأخرى متخلفة الو تقليدية و ثالثة نامية ،والزراعة المتقدمة هي التي يتم فيها استخدام أساليب إنتاجية جديدة عصرية ما أدى الى اشباع رغبات السكان اما الزراعة المتخلفة او التقليدية فهي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر إنتاجية تقليدية أي قديمة غير متطورة في انتاج سلع زراعية تقليدية لاتكاد تشبع رغبات السكان ، اما الزراعة النامية في تلك النوع من الزراعة التي تقع بين الزراع التي تقع بين الزراعة التقليدية والمتقدمة أي تلك الرغبات التقليدية التي بدأت تأخذ باساب التقدم عن طريق استخدام إنتاجية.

2.3 أهمية القطاع الزراعي :

يحتل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وما يتفرغ عن كل واحد منهما أهمية كبرى في اقتصاديت في كثير من دول العالم حيث ان للزراعة أهمية كبيرة في معظم دول الاقاطارالنامية

حيث يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيســـي للدخل وفرص العمل ،وبالرغم من الهجرة الكبيرة من الريف الى المدينة فمن المتوقع ان تستمر الزيادة المتعلقة في سكان المناطق الحضرية بما يفوق الزيادة في ســكان المناطق الريفية طيلة العقود القادمة على الاقل ومن المشــكلات الرئيســية التي توجه الدول النامية ،انتشــار الفقر وســوء توزيع الدخل والنمو الســكاني الســريع ،وارتفاع معدلات البطالة لذلك تعتمد تحقيق التنمية الى حد كبير على مدى نجاح الجهود البذولة في تنمية القطاع الزراعي حيث يســـاهم هذا القطاع في التنمية الاقتصـــادية الشـــملة للعديد من الدول وذلك من الاتي:-

1-توفير الاحتياجات الغذائية لافراد المجتمع:

يســاهم القطاع الزراعي في العديد من المنتجات الغذائية التي يســتهلكها افراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب ،الخضـــروات ، الفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم وبأنواعها والالبان ومشتقاتها.

2-توفير الموارد المالية والطلب والفعال :

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسا لدخل العديد من الافراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في العملية الإنتاج الزراعي بشـــكل مباشـــر كالمذراعين والمنتجين الادوية او الأســـمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني او ملحقاتها أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غي المباشر في هذا القطاع كالعاملين في التسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلا ، مما يعني ان يعني ان القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد.

3-توفير المواد الخام للقطاع الصناعي.

يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام التي يمكن ان تســـتخدم لمدخلات انتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يودي الى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم القطاع ككل.

4-استغلال بعض المواد:

يستغل القطاع الزراعي بعض المواد الانتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندران توجد في قطاعات أخرى فيفي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا

يســـتهلكها الانســـان وتنتج لـه اللحوم والالبان بكفاءة كما تقوم النباتات بقطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو اشعة الشمس لا نتاج الغذاء التي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه النسان .

5- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية :

للزراعة دور كبير مركزي في عملية التنمية الاقتصـــادية نظرا الان معظم الناس في الدول النامية يعملون في الزراعة .فاذا اهتم المخططون فعلا برفاهية الافراد في المجتمع فان الطريقة الوحيدة التي يستطيعون بها رفع مستوى الرفاهية للغالبة العظمى من هؤلاء هي عن طريق مساعدتهم في انتاج الغذاء او(المحاصيل النقدية) او عن طريق زيادة أسعار هذه السلعة (الشرفات ، 2009م)

4-2 أنواع القطاع الزراعي :

تختلف الزراعة من دولة الى أخرى نتيجة لوفرة او ندرة الأرض او وفرتها بالنســـبة للأيدي العاملة وتنقسم الى نوعين :-

من ناحية المساحة:

1- الزراعة الكثيفة:

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول الزراعية المزدحمة حيث تقل الأراضي الصالحة للزراعة وهنا يجب على الدولة ان تعمل على زيادة إنتاجية الوحدة الزراعية عن طريق زراعتها على مدار العام ومضاعفة المجهود في استغلال حتى تأتي بأكبر محصول وتسطيع تزويد السكان بمعظم احتياجاتهم من المواد الغذائية .وتتميز هذا النوع من الزراعة بالخصائص التالية :-

أ-عدم التوسع في استعمال الالات:

يتعين على ذا الكثافة السكانية الممرتفعة عدم التوسع في استخدام الالات لانها تحل محل الايدي العاملة الوفيرة والرخيصة ، اما الدول الصناعية المزدحمة بالكسان والتي تعاني من

ندرة الأرض كما في إنجلترا وبلجيكا فانها كثيرا ما تتبع الزراعة المكثفة للحصول على اكبر محصول ممكن حيث تعتبر الأرض كذلك عنصرا نادرا.

ب-إنتاجية الفرد منخفضة :

نظرا لكثرة عدد الافراد للذين في الأرض وعد استعانتهم بالالات التي تزيد من المساحة التي يستطيعون زراعتها

2-الزراعة الواسعة:

يوجد هذا النوع من الزراعة في الدول التي تتوفر فيها الخصائص التالية :-

- كثرة الأراضي الرخيصة الصالحة للزراعة .
- وفرة رؤس الأموال اللازمة لشراء الالات.
- وفرة الخبرة الفنية لدى المزراعين وإستعداتهم للإستخدامهافي الزراعة.

من حيث الاستقرار:

1-الزراعة الثابتة:-

يتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار او الاستمراروتصبح علاقة المزراع بالارضه يقيم عليها مسكنه ويأوى عليها حيواناته.

2-الزراعة المتنقلة:

اذا كانت إنتاجية الأرض تدهور لعدم اتباع الأصول الزراعية السليمة ولأن التربة من أنواع التربة الرديئة فلابد ممن الانتقال الى ارض جديدة وينتشر هذا النوع من الزراعة في أواسط افريقيا وجنوب شرق آسيا وبعض مناطق أمريكا الوسطى .

من حيث السياسات الزراعية:

تختلف السياسات الزراعية من دولة الى أخرى ويمكن ان نميزها بين ثلاثة أنواع رئيسية :

ا- زراعة الاكتفاء الذاتي:

تعني بزراعة الاكتفاء الذاتي قيام الأقاليم بإنتاج كل او معظم حاجاته من المنتجات الزراعية محليا ولقد انتشر هذا النوع من الزراعة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظرا لصعوبة اتصال الإقليم ببعضها البعض وصعوبة حصول الدولة على ما تحتاج اليه من خارج حدود الدولة وينتشر هذه الزراعة في الوقت الحالي المناطق المنعزلة طبيعيا كالمناطق الجبلية وبعض الدول المتخلفة مثل أمريكا اللاتتينية ودول افريقيا وآسيا .

ب-زراعة التخصص:

نعني بزراعة التخصص ان المنتج او الأقاليم بالتخصص في انتاج السلعة او عدد قليل من السلعة وتعبر هذه السلعة بمثابة المحصول النقدي واي انخفاض ملموس في اثمانها يودي الى انخفاض في في الدخول والى نقص حصيلة الصادرات لذلك تعمل الدولة على المحافظة في اثمانهابواسئل مختلفة.

ج- الزراعة المتنوعة:-

نعني بهذا النوع من الزراعة ان يتبع المزراعي بعض ما يحتاج اليه وكذلك بعض المحاصيل الأخرى فهو لا يعتمد كليا على محصول رئيسي واحد ،ومفهوم ذلك ان أهمية المحصول النقدي اقل منها في حالة الزراعة المتخصصة واكثر منها في حالة الزراعة الاكتفاء الذاتي أي ان الزراعة المتنوعة هي وسط بين الزراعة المتخصة وزراعة الاكتفاء الذتي .

ويمكن ابراز اهم مزايا التنوع في الإنتاج وزراعة الاكتفاء الذاتي في مايلي :

1-الاحتفاظ بخصوبة الأرض عن طريق انتاج نظام الدورات الزراعية يمكن الوضع في حالة التخصص فان زراعة نفس المحصول على نفس التربة لعدة فترات زراعية متتالية يؤثر على درجة خصوبة التربة ،ويودي الى انخفاض ملموس في انتاجها في

وفي كثير من الحالات يودي الى عدم قدرة الدولة على ممنافسة المنتجين الاخرين لها.

2-يمكن زراعة اكثر من محصول واحد في السنة الزراعيةلان المزراعي غير مقيد بزراعة محصول معين قد تحتاج لفترة طويلة (فتحتاج زراعة القطن لوقت طويل وتحتاجزراعة القصب لوقت أطول ويبلغ فس بعض الجهات الى 12شهرا)،اما زراعة التخصص فانه يصعب في الحالات كثيرة زراعة محصول اخر دون ذلك لان الفترة غير كافية او مناسبة لزراعة المحاصيل المناسبة.

3- يمكن الاستفادة من العمال والالات والحيوانات طول العام وذلك لان غلات متنوعوة تحتاج الى نفس أدوات الإنتاج في فترة مختلفة ، ولا ان هذا يودي الى زيادة كفايتها ونقص في تكلفة الإنتاج ، وهذا على عكس الوضع في الزراغة المتخصصة حيث يزداد الطلب على الإنتاج دفعة واحدة في أوقات محددة مما يوجدي الى ارتفاع اثمانها او الى اجهادها اما في الفترات االباقية فنها تبقى على طلة غير مستقلة .

4- يحتجز الزراعة جزءا كبير مما يحتاج اليه من سلع وغلات ضمانا بذلك تعريف قدر من انتاجها ولاشك ان هذا كثيرا مايجنبه بعض التقلباتفي منتجاته.

5- يقل احتمال موت اوهلاك بعض المحاصيل طبقا لنظريات الاحتمالات في ظل الزراعة المتنوعة عنه في ظل التخصص.

6-يصبح دخل المزراع في ظل الزراعة المتنوعة موزعا على مدار السنة بدلا من ان يتحقق مرة واحدة

7-يتالف دخل المزارع المتنوعة ،من حصيلة بيع منتجاته وثماره المختلفة ،فاذا انخفضت اثمان احد او بعض المنتجات فليس من الضروري ان ينخفض اثمان بقية المنتجات وانخفاض اسعا ر القمح نتيجة كبر المحصول لا يود ي الى انخفاض أسعار القطن او السكر(الشرفات،2009)

2-5 خصائص الزراعة:

تتميز الزراعة ببعض الخصائص الاقصادية والاجماعية أهمها:-

1-شدة الحساسية للقوى الطبيعية:

ترتط الزراعة ارتباطا وثيقا بالقوى الطبيعيية وذلك لانها صناعة بيلوجيةوواقع الامر ان الإنتاج الزراعي يتطلب عنصر الوقت كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج، فالزراعة هي محصلة لقوانين الانسان والطيبعة،ويحاول الانسان جاهدالنجاح ما يقوم به من اعمال الزراعة.

2- إتسم الزراعة بالموسية :

يمكن القول ان الزراعة تتسم بالموسمية بمعنى انها قد تحتاج اثناء عملية الإنتاجية الى مجهود خاص واضافي في بعض الأوقات وقد لاتحتاج في بعض الأوقات الأخرى ،ويترتب على خاصية الموسمية في الزراعة آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فهظور المحصول من وقت ظهوره حتى ينقضي موسه ويظهر محصول جديد في الموسم التالي هذا يتطلب انفاقا استثماريا في شكل منشأت تخزينية تتناسب مع كل محصول .

مما لاشـــك فيه ان الأرض هي اهم عنصـــر من عناصـــر الإنتاج التي تتمثل في الأرض ،العمل ،راس المال ،التنظيم ،التكنولوجيا وهذه العناصـــر تختلف في أهميتها النســـبية ما بين منتج واخر ونظرالأهمية النســـبية للأراضـــي في الانتتاج الزراعي عن ةغيره من بقية الإنتاج ،فان هذا يلقي عبئاعلى الانتاج الزراعي يتمثل في محدودية الإنتاج الزراعي نتيجة لأن معدل الزيادة في الأراضـي الزروعة لا يتناسب مع الزيادة المضطرة في السكان .

4-طول الفارق الاقتصادي في الزراعة :

العملية الإنتاجية تتطلب عنصر الزمن ،في خلال الفترة التي تنقضي من بين بدية العملية الإنتاجية وبيع المنتج النهائي فانه لابد من وســـيلة لتمويل العملية الإنتاجية ذلك فان المنتجين عليهم بان

ينفقوا قدرا من الأموال لشراء المواد الخام والمعدات اللازمة لعمية الإنتاجية ولايمكنهم استرجاع هذه الاموالكذلك الأرباح الابعد ان يتم بيع المنتج النهائي وهذه الفترة التي تنقضـــي ما بين الانفاق والاستلام اما هي ظارة هامة في الحياة الاقتصادية وتعرف باسم الفارق الاقتصادي.

5-الزراعة تعتمد على راس المال الثابت بنسبة كبيرة :

يحتاج المشـــروع الزراعي والتجاري الى راس المال الثابت وقدرا اخر من راس المال العامل وراس المال الثابت يتمثل في قيمة الأراضـــي والمباني والالات والمعدات اما راس المال العامل فهو ذلك القدرمن راس المال الواجب توافره في شـــكل ثابت وليس في اصـــل ثابت حتى يمكن مقابلته بالالتزامات المالية الوجب القيام بها خلال فترة الفارق الاقتصادي .

ويمثل راس المال الثابت عبئا ماليا على المشـــروع لأنه يرتبط بالتكاليف الثابتة التي يتحمتلها المشروع سواء انتج او لم ينتج فهذه الأموال الثابتة تكبد المشروع نفقات ،وكلما زادت هذه النفقات الثابتة زاد نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة وهذا يمثل نوعا عبئا على المشروع من حيث ربحيته وبقائه امام منافسيه.

وتمثل التكاليف الثابتة او الأصـــول الثابتة حتى 70%من التكاليف او الأموال المســـتعملة في المشروع الزراعي تتمثل في الأرض والمباني ،ومنشأت ثابتة تتطلب انفاقا سواء تم الإنتاج الزراعي من عدمه ،فالفائدة على راس المال الثابت مضافا اليها تكاليف الصيانة ،والضرائب العقارية يجب تحملها مضافا الزراعة بغض النظر عن حجم الإنتاج ونوعيته .

6-إندماج العمل الزراعي مع المعيشة الريفية :

يمثل منزل المزالرع وحقله وحدة في إنتاجية في الاعمال التي تجرى في الحقول عندما يتم تجهيزها في المنزل ،فان المرابطة بين كل منها شـــديد ة الترابط بين الحقول والمنزل كما ان المزارعين قد يضحون بجزء من راتبهم المعيشيةفي سبيل توفير أسباب الإنتاج في المزرعة كما هو الحال في مصر عندما يضحي الفلاح بإبنائه ويستخدمهم في جني المحصول ،او مقاومة الآفات بدلامن توجيهم للمدارس ،ويلاحظ ان المزراعين اقل الناس ادخارا.

7-الزراعة تساعد على الاستقرار:

الزراعة تهيئ للمزارع امعانا بتزويده بمكان يعيش فيه باستقرار وتوفير الحاجات الأساسية المتمثلة في الســـكن والماكل والملبس،فالمزارع يضـــع البذور في الأرض ويتركها لخالقها وينتظر من الله ويساعد على انماء النبات وليس للإنسان أي تدخل في العملية وهذا عكس الصانع الذي يتحكم في العملية الإنتاجية وهو يعرف سر عدم جودة الإنتاج اما لعيوب في الخدمات والالات او ضعف في مهارة العامل كلها عوامل يمكن التحكم فيها بخلاف الزراعة فظهور الافات او الجفاف نتيجة لعدم هطول الامطار وكلها في نظر الفلاح لادخل له فيها وتتســـم حياته بالاتكالية وعدم التفكير في الظواهر .

8- صعوبة التحكم في كمية النتاج :

يخضع النتاج الزراعي في الغالب في مجالي النتاج النباتي والإنتاج الحيواني الى ظروف طبيعية لايخضع لسيطرة المنتج قد يكون الانتاج الزراعي عرضة لتقلبات الطقس التي الايستطيع المنتج التحكم بها مثل تذبذب كمية الامطار الساقطة او تعرض المحصول لوباء او آفة زراعية او موجة برد او صقيع او غير ذلك من العوامل .

9- ضعف وصعوبة التمويل الزراعي :

يمتاز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطرة ممارسة أي نشاط فية كما ان هذا القطاع يمتاز بوجود درجة كبيرة من عدم المعرفة واللايقين من نتائج أي نشاط انتاجي يتم من خلاله وذلك بســـبب ارتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة والتي يقف المنتج عاجزا عن مواجهتها او تقليل اثرها السلبي .

10- إمكانية التخصص في الاننتاج الزراعي :

تتخصـــص منطقة ما في الإنتاج نوع معين من الســـلع الزراعية اذا ما توفرت ظروف مناســـبة تؤهل هذه المنطقة الى انتاج هذا النوع من الســـلع بحيث تتوافر الظروف المناخية المناســـبة لمثل هذا الإنتاج دون غيره وتســـاهم ملائمة التربة لهذا الإنتاج التخصـــص أي انها تخصـــص في نوع معين من الإنتاج وهذا التخصص يتعدد بوفرة إمكانيات الإنتاج في موقع الإنتاج ومدى قرب او بعد هذا الموقع عن مركز التسويق . (الشرفات ،2009م.)

2.6 الزراعة في السودان

السودان يعتبر من اكبر الدول مساحة في افرقيا حيث يغطي مساحات شاسعة من الاراض المسطحة والخصبة والتي تقع جزي منهافي مناطق السافناغزيرة الامطار كما يتخلله نهر النيل بروافده المتعددة ،ومياه العذبة ومساقط مياه متعددة والتي تساعدة في توليد الكهرباء لتغطي حاجة السودان الآنية والاجيال القادمة .

يوجد اكبر كتلة مياه جوفية على مستوى العالم في السودان ،كما توجد به كممية كبيرة من المعادن مثل الذهب والفضة والحديد والكروم والنحاس،وفي السودان مساحة واسعة للرعي ،ويمتلك ثروة حيوانية كبيرةجعلته ثاني اكبر دولة في افريقيا في مجال تربية الثروة الحيوانية ،ولكن السودانلم يستفيد من كل هذه الإمكانيات الطبيعية والبشرية طيلة الحقب الماضية فظل في قائمة افقر دول العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة .

2.7 تقسيمات السودان المناخية :

موقع السودان المداري جعلته ان يكون من الأقطار الزراعية ذلك نسبة الى كمية الامطار ومواقيتها وتوزيعها من الشمال الى الجنوب ويمكن تقسيمها الى ست منطق:-

2.7.1 االمناطق الصحراوية :

بقدر مساحتها ب 29%من المساحة الكلية وتتكون من طلال وصخور رملية ما عدا الأراضي المحايدة للنيل ويندر فيها هطول الامطار ويستخدم الري الحيضي من جانب النيل نسبة لأنخفاض درجات الحرارة في موسم الشتاء ،ونمو زراعة القمح ،النخيل ،البقوليات ،والخضروات والفاكهة .في الأراضي الرسوبية النيلية الخصبة والوديان وتستخدم فيها مراعي الابل والماعز.(شيخ موسى،2001م).

2.7.2المناطق شبة الصحراوية :

تغطي المنطقة مساحة بحوالي 20%من المساحة الكلية للقطر ويمتد فيها الحجر الرملي النوبي ، وتتميز بتقلبات كمية الامطار مما يعرضها للجفاف والتصحر كما تصلح في جانب الثروة الحيوانية .

2.7.3 مناطق السافننا خفيفة الامطار بالاراضي الرملية :

تبلغ مســـاحتهاحوالي 13%من جملة المســـاحة الكلية وبها تربة القوز الرملية تصـــلح للنباتات الحولية والمعمرة وتوجد الزراعة التقليدي لذرو الرفيعة والدخن والفول السوداني.

2.7.4 منمطقة السافنا متوسط الامطار بالاراضي الطينية :

وتشـمل السـهول الطينية الوسـطى وتغطي 14%من المسـاحة الكلية وتشـمل الأراضـي الزراعية المطرية والآنية الحالية والمستقبلية وغابات الصمغ العربي.

2.7.5 منطقة السافنا مرتفعة الامطار:

تبلغ مساحتها حوالي 13.8%من اجمالي المساحة وتصلح لأستثمار في الغابات وذات مساحة رعوية كبيرة تصلح للتوسع الزراعي.

2.7.6 مناطق البيئة المتميزة:

وتشـــمل مناطق جبل المرة وتتميز بشـــتاء بارد ورطب تصـــلح لزراعة المحاصـــيل الزراعية التي لاتصـلح زراعتها في مناطق السـودان الأخرى مثل الفراولة والتفاح كما يمارس فيها الرعي والزراعة الالية في مســـاحات صـــغيرة منها ،وكذلك زراعة الغابات وبعض الجبال في النيل الأزرق وجبال النوبة وهي تلال واراضي خصبة وسهول طينية تصلح لزراعة البن واشاي وحظائر الحيوانات البرية .(عبدالرزاق،2006م)

2-8 القطاع الزراعي في السودان:

2.8.1 اولا: الشق النباتي:

يعتبر القطاع الزراعي هو الرائد في الاقتصـاد السـوداني مقارنة مع القطاعات الأخرى حيث يسـاهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 45%الى 47%ويوفر ســـبل كســـب العيش لحوالي 80%من السـكان ويسـاهم بحوالي 90% من العائدات البترولية ويمد القطاع الصـناعي بحوالي 60% من احتياجاته من المواد الخام وتقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي 200مليون فدان والمستغلة مما لا يتعدى 20%ومعظمها في القطاع المطري الالي والتقليدي وحوالي 36 مليون فدان والقطاع المروي

تقدر بحوالي4 مليون فدان كما يتمتع السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه عام 1929م تقدر بحوالي 20.5%متر مكعب إضافة الى مياه الامطار والانهار والوديان الموسمية والمياه الجوفية.(شيخ موسى،2001م).

الغابات:

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطي اكثر من 120مليون فدان وتلعب دوراً في حماية الأراضي الزراعية الهامشية خاصة في دارفور وكردفان والنيل الأزرق والقضارف وتعتبر الغابات المأوى الرئيسي للحياة البرية ولديها أشجار ذات قيمة اقتصادية عالية كالأبنوس والمهوقني والأشجار والتي تساهم في إنتاج الفحم النباتي وحطب الحريق وتساهم الغابات بحوالي 3%من إجمالي الناتج المحلي وتوفر عمالة بحوالي 14%من جملة السكان .(السيد،1998م).

2.8.2 ثانيا: الثروة الحيوانية:

تمثل الثروة الحيوانية عنصرا هاما في الدول النامية بالإضافة الى انها تمثل عنصر أساسيا في غذاء الانسان وان اتباع الأساليب العلمية في تربية الماشية والدواجن والاسماك بالطرق العلمية المكثفة تودي الى توفي احتياج جات الدول النامية من البروتين ويمكنها من تصدير اللحوم وتوفر لها النقد الأجنبي عن طريق عدم استيراد اللحوم من الخارج إضافة الى تصديرها تساعد الى تنفيذ برامج التنمية وهنا يجب ان يأخذ في الا عتبار النقاط التالية في مشروعات الاستثمار في الثروة الحيوانية :

1-تربية الأصناف التي تتميز بإنتاج اللحم .

2-العمل على توفير العليقة بصورة مستمرة .

3-الاستفادة الكاملة من الثروة السمكية والمتاحة في المجاري المائية والمستنقعات .

4-توفير الرعاية الطبية للمحافظة على الثروة الحيوانية .والاستعانة بالمنظمات التعاونية واتحادات المزارعين في تسمين المواشي والدواجن والثروة الحيوانية والاسماك إضافة الى تشجيع الفلاحين .

ويمتلك الســودان ثروة حيوانية ضــخمة تقدر بحوالي 128مليون راس من الابقار والابل والماعز والضــأن واكثر من 37 مليون من الدواجن والثروة الســمكية تقدر مخزونها في مياه العزبة والمالحة اكثر نت 110الف في السنة وثروة حيوانية برية متنوعة الاجناس والانواع .

وينتشـــر الثروة الحيوانية على المراعي وتقدر مســـاحتها حوالي 118مليون هكتار من المناطق الصـــحراوية في الشـــمال الى منطق غزيرة الامطار في الجنوب وتقدر حمولتها الرعوية بأكثر من 10مليون وحدة حيوانية (احمد،2003م).

اما توزيع الثروة الحيوانية على مستوى ولايات السودان المختلفة سيكون على النحو التالي حيث 31%من الأبقار في الولايات الغربية 37%في ولايات الوســـط و29%في مناطق الجنوبية وتوجد 40%من الضأن في الولايات الغربية و20%في ولايات الوسط و23% في المناطق الجنوبية واكثر من 80%من الابل في الولايات الغربية والشرقية .

2-9 السلالات الحيوانية في السودان:-

1-الابقار:

يوجد في الســـودان اكثر من ثلاثة أنواع من ســـلالات الابقار وهي ابقار الكنانة والبطانة وهي توجد في الولايات الوســطية وتتميز بإنتاج الالبان وهي من اميز الســلالات ،حيث يبلغ انتاجها من الالبان حوالي 650كجم من الحليب في موســـم قدر 250يوماًاما ابقار البقارة فتوجد في الولايات الغربية وتنقسم الابقار في غرب السودان الى ثلاثة أنواع (القدالي ،الدنج الكوري)وهي تتميز بإنتاج اللحوم مع تحمل السفر.

2-الضان:

يصنف الضأن السوداني الى (صحراوي ،نيلي ،هجين) ويعتبر الصحراوي هو الأكثر أهمية حيث يشــكل اكثر من 80%من التعداد للضــأن في الســودان ،ويأتي في طليعة الضــأن الصـــحراوي (الكباشي ، الحمري ،الوتشي ،البطانة) وذلك نسبة لاستجابته للتسمين

3-الماعز:

يعدد السودان الموطن الأصلي للماعز النوبي والذي يشكل 50% من التعداد الكلي للماعز في السودان وتتميز بالداء العالمي للحليب وأصبحت تصدر الذكور منها وهو مرغوب في دول الخليج (احمد،2003م).

4-الأسماك.

يزخر السودان بقاعدة عريضة من المياه السطحية والمياه الجوفية والعذبة والمالحة ويمثل السودان مركزاً أساسيا لإنتاج الأسماك والاحياء المائية الأخرى في الصادر الطبيعية عن طريق الاستزراع السمكي وتشمل هذه المصادر (نهر النيل ،البحيرات الاصطناعية ،المستنقعات المائية ،السدود السهول الفيضانية المستديمة والحفائر الوديان ،الخيران ،المياه الإقليمية ،البحر الأحمر). وتتميز المياه الداخلية والبحرية بتنوع احيائي واسع من الموارد الحيوانية والنباتية والمائية ذات الأهمية الاقتصادية والميزات التفضيلية للاستهلاك المحلي والتصدير .

5-الحياة البرية.

يتميز السودان بيئات متعددة تشمل المناطق الصحراوية والسافانا والغابات والمناطق الجبلية مما انتج تباينا فريدا من أنواع الحيوانات البرية وهي تشمل 260نوع من الثديات و938نوعا من الطيور وحوالي 95 نوع من الثعابين ومن اهم حيوانات الحياة البرية الكبيرة في السودان (الفيل ،وحيد القرن ،الزراف ، الجاموس الغزال ،الحلوف والقرد).

2.10-مشاكل القطاع الزراعي في السودان.

على الرغم من الإمكانيات والموارد الطبيعية الهائلة لدى السودان من الموارد البشرية والمادية والفرص المتوفرة التي تساعد على جذب الاستثمار في القطاع الزراعي في السودان بجانب محدودية الإنتاج ارتفاع التكلفة ،لهذه الأسباب تقلصت الصادرات الزراعية وتوقف معظم المصانع التي تعتمد على الخام من الإنتاج الزراعي مما أدى الى ارتفاع الواردات من كل سلعة الغذاء

ويمكن تقسيم مشاكل القطاع الزراعي في السودان الى الاتي :-

المشاكل الطبيعية.

1-الجفاف.

يعتبر الجفاف من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في السودان بشقيه الحيواني والنباتي ،الامر الذي يودي الى نقص الإنتاج الزراعي مما يودي الى امتناع المستثمرين عن الاستثمار في القطاع الزراعي ويحدث الجفاف نتيجة لشح الامطار في القطاع المطري اوتذبذب كمية هطول الامطار .

2-الافات الزراعية.

يتأثر القطاع الزراعي بالآفات والامراض النباتية وتأتي في مقدمة هذه الآفات (الجراد الصحراوي ،والساري الليل،العنتيد ،الزبابة البيضاء ودودة اللوز الطيور)على الرغم من مكافحة هذه الآفات باستخدام المبيدات عن طريق الرش عبر الطائرات او الرش اليدوي الا ان بعض الآفات اكتسبت مقاومة من هذه المبيدات الزراعية ،بالإضافة الى الحشرات القشرية التي المت بمحصول النخيل خاصة في الولاية الشمالية ما أدى الى انخفاض إنتاجية النخيل الى النصف تقريبا .

3-الغرق.

تتأثر الزراعة بعملية الغرق نتيجة للأمطار والسيول والفيضانات مما يودي الى تغمير الأراضي الزراعية ويتعوض المحصول للخسارة ونلاحظ ان الفيضانات قد تسببت الى تقليل الإنتاجية وخاصة في القطاع المروي نتيجة لارتفاع هطول الامطار في الهضبة الاثيوبية وفي منطقة البحيرات العظمى بالإضافة الى اعشاب النيل التي تعمل على عدم إيصال المياه عبر القنوات بالقدر الكافي للأراضي الزراعية والفيضانات التي حدثت عام 1988م أدى الى غرق مساحات زراعية واسعة في دارفور مما أدى الى تقليل الإنتاج في المحاصيل الزراعية.

4-الحريق.

يعتبر الحرائق من المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وتقع نتيجة لإهمالا المزارعين وعدم اهتماماتهم بنظافة المشاريع الزراعية خاصة أشجار النخيل.

5-العطش.

يواجه القطاع الزراعي في المشاريع المروية مشكلة العطش نتيجة لانحسار النيل وتعطل الطلمبات لأسباب طبيعية ،وأيضا في المشاريع المطرية نتيجة لشح الامطار في بعض السنوات.(سعيد،2002م).

المشاكل الاقتصادية.

يعاني الاقتصـاد في السـودان من مشـاكل اقتصـادية عديدة تحول دون احداث تطور عظيم في القطاع الزراعي ،وتحريك موارد بالقدر الكافي التي يحدث النهضة الاقتصادية المرجوة ويشمل ذلك القصور في السياسات الاقتصادية ،سياسات التسويق والتسعير ،شح الموارد المالية الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة.

1-سياسات الاقتصاد الكلي.

ان سياسات الاقتصاد الكلي في البلاد ليس لها دور في التأثير في سياسات القطاع الزراعي رغم الأهمية المحورية للقطاع الزراعي في تحريك القطاعات الاقتصـــادية المختلفة ،ان الإنتاج الزراعي يعتمد اعتمادا شـــبه كامل على واردات المحروقات الجرارات والاليات والمدخلات الزراعية المختلفة من اسمدة ومبيدات وبعض التقاوي فضلاً عن استيراد العربات والشاحنات وقطع الغيار المختلفة .

فقد ســـمح للمصـــارف برفع هامش المرابحة للتأمين القيمة الحقيقية لأموال المودعين فارتفاع الهامش لدى بعض المصـارف اصـبح التمويل عائقا اخر مما أدى الى ارتفاع تكلفة القروض التي يتجاوزها التطور الزراعي في المدى القريب في ضـــوء هذه التداعيات اضـــطررت الحكومة للتخلي من وقت الى اخر لإيجاد التوازن المطلوب مما اوجد عدم الإستقرار في السياسات الاقتصادية واثر ذلك في استقرار سعر الصرف.

2-قصور الموارد المالية.

كان السودان حتى منتصف الثمانيات يتلقى دعما من الاسرة الدولية في شكل قروض وتسهيلات ،منح وعون غذائي ومع اعلان الشـريعة 1984م والثبات عليها بعض ذلك تقلص العون مما أعاق برامج التنمية وحركة الاقتصـــاد الوطني ،وبدلا من توجيه حصـــيلة الصـــادرات لتوفير احتياجات القطاعات الاقتصـادية كالزراعة والصـناعة فقد اضـطرت البلاد لتوجيه قدر مقدر من تلك الحصـيلة لسلع استراتيجية كانت تستورد عن طريق التسهيلات كالأسلحة والمحروقات وغيرها .

3-الدين الخارجي.

مع الطفرة التي حدثت في أسعار المحروقات بعد حرب أكتوبر عام 1973م توفرت للمصارف والمؤسسات المالية موارد نقدية ضخمة تم تدويرها بسهولة عبر الدول النامية ولكن مع ذلك لم يمكن حجم التمويل كافيا لتلبية جميع احتياجات التنمية الاقتصادية .وما تم الحصول عليه بشكل أساسي تم توجيهه للقطاع الصناعي والبنيات الأساسية كالطرق العابرة والمطارات دون ان يحصل القطاع الزراعي على القدر الكافي لإحداث النهضة الزراعية .

4-ضعف قنوات التسويق.

إنشات البلاد عبر الزمن عدداً من المؤسسات المتخصصة في تصدير السلع الأساسية كشركة السودان للاقطان ،شركة الصمغ العربي ،شركة الحبوب الزيتية واخير شركة تنمية المحاصيل البستانية .وكانت هنالك شركة لتسويق الماشية واللحوم ولكنها حلت في نطاق برنامج التخصيص ،جميع هذه الشركات باستثناء شركة الاقطان لم تخدم البنيات التحتية والخدمات الضرورية الخاصة للتخزين الحديث كالصواني ،المخازن الحديثة ،المخازن البردة بالنسبة للسلع البستانية والمسالخ الكافية والمتطورة بالنسبة للحوم فضلا عن ضعف التبعة والتغليف وغياب خدمات الترويج.

5-محدودية السوق المحلي.

تقوم استراتيجية الإنتاج الزراعي في البلاد ،باستثناء القطن والصمغ العربي على تلبية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض ،لقد ساعدت هذه الاستراتيجية على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير قدر من العملات الصعبة للمساهمة في تسيير النشاط الاقتصادي ،وينبغي ان تستبدل هذه الاستراتيجية بأخرى تستهدف الإنتاج للوطن العربي والعالم الإسلامي والقارة الافريقية .

6-سياسة تسعير الحاصلات الزراعية.

يختلف الإنتاج الزراعي عن الإنتاج الصناعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي وهذا يتطلب سياسة تسويق وتسعير تتجاوز سلبيات قانون الغرض والطلب ، ولهذا تعمل كل دولة وعلى راسها الولايات المتحدة ودول الاتحاد على تطبيق سياسة التسويق وتسعير تؤمن للزراعين العائد المجزي من خلال أسعار التركيز او الأسعار الدنيا ،ثم تسمح للمزارعين حرية البيع وان يحصل على أسعار اعلى .إضافة الى المشاكل التكنولوجية المتمثلة في عدم استخدام الآلات والتقنيات الحديثة في الزراعة ،واستخدام الأسمدة البذور المحسنة.

المشاكل السياسية.

1-عدم الاستقرار السياسي للدولة فمنذ الاستقلال الى يومنا هذا مرت على السودان العديد من الحكومات سواء كانت عبر المؤسسات المدنية او من خلال المؤسسات العسكرية وتصاحب تغيير في السياسات والاهداف .فكل حكومة قادمة تنسخ ما قامت به الحكومة السابقة .فضاعفت المشاريع الزراعية وغابت الثقة لدى المستثمرين من ما أدى الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج اصبح امر محتوما.

2-الامن:ان الحروب الاهلية وعدم الاستقرار السياسي من اكبر المخاطر التي تواجه الاستثمار في القطاع الزراعي في السودان مما أدى الى تغيير المستثمرين من القطاع.

3-عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم القطاع الزراعي وتودي الى هيكلة ورفع الإنتاج بصورة مستدامة وعدم إزالة المعوقات الأساسية التي الى تراجع الإنتاج مثل غياب المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على توفير المحاصيل البديلة لتتناسب مع الظروف الطبيعية في مناطق المشاريع الزراعية وعدم التأكد من التزام المزارعين بتطبيق المواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية .

4-عدم مراعاة سياسة التمويل الأصغر لخصوصية صغار المزارعين والمنتجين حيث يتم مطالبتهم بضمانات لا تتوفر لديهم مما يودي الى حرمانهم من التمويل المتاح لدى المصارف .

5-ضعف البنية التحتية في مناطق الاستثمار الزراعي وهي مناطق بعيدة عن العمران والطرق المؤبدة وخطوط الكهرباء والخدمات .الامر الذي يزيد من التكلفة ويخل باقتصاديات المشروع وقدرته التنافسية والفرص البديلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى محلياً او في بلدان أخرى لنفس النشاط ونجد في مصر وتونس تقوم الحكومة بتشييد التحتية ويسلم المستثمر ارضه جاهزاً وفقاً لعدة خيارات .

6-كثير من الأجهزة في الولايات تفرض رسوم على أموال المستثمر نظير تخصيص الأراضي وزيادة الرسوم المقررة على إجراءات التسجيل وارتفاع أسعار المحروقات اثر سلبيا على المشروعات الزراعية الاستثمارية التي تستخدم الجازولين.

7-الحروب الاهلية التي حدثت في السـودان عطلت كثير من المشـاريع في القطاع الزراعي في العديد من الولايات في السودان.(الفكي،1993م).

المشاكل الاجتماعية:-

1-تفشـي الامية في مناطق ذات الأراضـي وعدم المام المزارعين بالتقنية الزراعية والبذور المحسـنة مما أدى الى حدوث تأثير في عائداتها وضعف انتاجها وبالتالي يودي الى استهلاك التربة .

2-اخفاق عدد كبير من الزارعين في سـداد مبالغ التمويل مما أدى الى التعثر والضـغط تجاه اتحاد المزارعين للاستجابة على مطالبهم.

3-يعاني القطاع الزراعي في السودان من انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية ويرجع ذلك للأسباب غير العلمية المتبعة وغياب التنمية المتوازنة .

4-عدم ملائمة الرسـوم الإدارية للتكلفة الحقيقة للإدارة وتراكم الديون على المزارعين وعلى الجهات الأخرى مثل هيئة الري.

5-فشـل السـلطات الولائية في تسـليم الأراضـي الزراعية خالية من الموانع للمسـتثمرين ثم امتناع الولايات من الرد على طلبات الحصول على أراضي استثمارية زراعية .

2.11 الناتج المحلي الإجمالي

المفاهيم العامة:

2-11-1 الناتج القومي الإجمالي.

هو قيمة السـلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين خلال سـنة عادة ممن يحملون جنسـية ذلك البلد بغض النظر عما كانوا يعملون في الداخل او الخارج.

سمي قوميا لأنه يمثل متابعة لإنتاج أبناء الوطن أينما كانوا وسمي اجماليا لأنه يتضمن اندثارات او استهلاك راس المال الثابت ،ان الناتج القومي الإجمالي هو مقياس الإنتاج الكلي حيث سيساعد في التعرف في التغيرات الاقتصادية في الأمد القصير والطويل .

2-11-2 الناتج الحملي الإجمالي.

هو عبارة كمية او قيمة السلع والخدمات التي ينتجها افراد مجتمع معين خلال سنة عادة ،والذين يعيشون في ذلك البلد بغض النظر عن جنسياتهم سوآءا كانوا من مواطني البلد ام من الأجانب وهذا يعني ان الناتج المحلي الإجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجغرافية لذلك البلد.

وفي الحقيقة يمكن التحويل من الناتج القومي الى الناتج المحلي من خلال الاعتماد على المفاهيم المطروحة لكل منها ويممكن تقديمي بعض الصيغ او المعدلات لتوضيح عملية التحويل من مفهوم الى اخر .(الوادي،2008م)

الناتج القومي الإجمالي =الناتج المحلي الإنتاجي +صافي عوائد عناصر الإنتاج المحمولة للداخل او الناتج المحلي الجمالي +دخول المواطنين المحمولة للداخل – دخول الأجانب العاملين في الداخل والمحمولة الى الخارج .

2-11-3 الأسعار الثابتة.

هو مجموعة متسلسلة من الأسعار تستخدم في تقييم نتائج احدى الشركات او اقتصاد معين في الفترات المتعاقبة ،ويتم قياس التغيرات في النشاط الفعلي لمشروع او اقتصاد معين عن طريق تقييم مدخلاته ومخرجاته الفعلية كل عام بنفس المجموعة الثابتة من الأسعار .

وقد ترجع الأسعار المستخدمة بتاريخ محدد اوتكون لمتوسط الأسعار السائدة خلال فترة زمنية معينة من الصعب إيجاد تلك المجموعة للأسعار الثابتة حيث يخضع نوعية السلع وجودتها للتغير باستمرار من المستحيل النظر لأسعار العام1990م الخاصة بسلعة معينة والتي لم يتم تسويقها حتى عام 2004م مثلا او لنظر لأسعار عام2004م الخاصة بسلعة لم تباع منذ عام 1995مولذلك فكلما طالت الفترة الزمنية محل المقارنة كلما إتسعت نسبة جملة الإنتاج التي تخضع لتلك الصعوبات كلنا قلت مصداقية مقارنات الدخل او الإنتاج التي تتم بالأسعار الثابتة.

2-11-4 الأسعار الجارية.

هي قياس الأهمية الاقتصادية لاستخدام الأسعار السائدة فعليا في أي وقت معين ، وعلى سبيل المثال الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004م بأسعار عام 2004م وقدى يعني ذلك اما الأسعار السارية بوقت معين وعلى سبيل المثال اول يوليو ،او متوسط الأسعار الملاحظة على مدار العام ولكن تختلف هذه الأسعار اختلافا جوهرياً في السنوات التي يسودها معدلاً مرتفعا للتضخم ويتم قياس المتغيرات الاقتصادية اما بالأسعار الجارية كما سبق واما بالأسعار الثابتة ،وتسجيل المقارنات باستخدام الأسعار لجارية المختلفة اسمية وغير حقيقية.

2-12 مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

1-حسب طبيعة السلعة.

أ-مادية : مثل الصناعة والزراعة بموجب عمليات الإنتاج التي تجرى لها.

ب-غير مادية :مثل النقل والاعمال المصرفية والمطاعم .

2-حسب قطاعات النشاط المكون له.

أ-مادي"سلعي":مثل الزراعة والتعدين ،الانشاءات والكهرباء.

ب-غير مادي "خدمي": مثل النقل والمواصلات ،الاعمال المصرفية والعقارات والخدمات الأخرى .

3-حسب استخدامات الدخل.

ينفق الدخل القومي على الاستهلاك (ويتوزع الاستهلاك بين الدخل العام والدخل الخاص) والاستثمار (يتوزع الاستثمار بين الاستثمار العام والخاص).

تزيد حصة الاستثمار في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية نظر الضآلة وزيادة الميل الاستهلاكي في هذه الدول النامية مما يودي الى انخفاض الميل الحدي للادخار ومن ثم الاستثمار

4-تبعاً لعوائد عمل الإنتاج :-

ينقسم الناتج تبعا لعوائد عمل الإنتاج الممكنة الى :

أ-الأجور "عوائد عمل"

ب-الريع "عوائد الموارد الطبيعية "

ج- الربح "عوائد التنظيم" (التوم ،2015م.)

2-13 العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي.

هنالك عوامل معينة تؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة قد تكون عوامل لا يستطيع السيطرة عليها او التنبؤ بها فالناتج المحلي يمكن ان ينخفض في السنة من السنوات في دولة معينة بسبب الزلازل او الفيضانات كما ان الظروف المناخية قد تأتي بمحصول زراعي وفير بينما الظروف الجوية غير المواتية تودي الى الحصول على محصول ضئيل .

فالظروف الطبيعية عموما هي احدي العوامل الخارجة عن سيطرة الانسان والتي تؤثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الحروب هي أيضا لا يمكن السيطرة وان كانت من صنع الانسان فالحروب تدمر الممتلكات والمصانع وتعطل الاستثمارات .ومن اهم العوامل المحددة للناتج المحلي الإجمالي للدولة هي مقدار موارد الدولة وتأتي في المرتبة الاولي الموارد البشرية كما ان الانتاج الزراعي يتوقف على المساحة الأراضي الزراعية الموجودة بها ودرجة خصوبة الأراضي وكلما كان الجو مناسباً والمياه متوفرة كلما كان الإنتاج الزراعي وفيراً.

الناتج المحلي الإجمالي يتوقف أيضا على راس المال الموجود في الدولة فوفرة محطات الكهرباء والمباني والآلات ووسائل المواصلات والنقل والقوى العاملة تودي الى زيادة الإنتاج.

الفصل الثالث

المنهجية

3.1 مقدمة:

يستعرض هذا الفصل منهجية تحليل البيانات الاقتصادية والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها خلال دراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة الذي يهدف لدراسة تأثير القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية حيث تم التعبير عن مساهمة القطاع الزراعي كمتغير مستقل في النموذج في حين تم التعبير عن التنمية الاقتصادية بحجم الناتج المحلي الإجمالي حيث تم الاعتماد الأساليب الاقتصادية المتقدمة والتي تستخدم في دراسة أثر المتغير المستقل في المتغير التابع وتمثل هذا الأساليب بمعاملات الارتباط الخطية البسيطة ونموذج الانحدار الخطي البسيط مع الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

3.2 أولا:صياغة النموذج القياسي:

تم صياغة نموذج انحدار خطي بسيط ليعبر عن مساهمة القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي خلال الفترة من (2008م-2017م على النحو التالي:

$$Y=\alpha+\beta X+ei$$

حيث ان :

Y:تمثل الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن التنمية الاقتصادية:

α:تمثل الحد الثابت من نموذج الانحدار البسيط:

β:تمثل معامل الانحدار المقدرة

ei :تمثل حد الخطأ العشوائي(البواقي)

3.3 ثانيا: تعريف متغيرات النموذج القياسي

يتكون النموذج القياسي لدراسة أثر متغير مستقل وهي القطاع الزراعي على المتغير التابع وهي الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تعريف هذه المتغيرات على النحو التالي :

الناتج المحلي الإجمالي: ويقصد به مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة ويرمز بالرمز Yللتعبير عنه وهو يمثل التنمية الاقتصادية.

القطاع الزراعي: ويقصد به مجموع قيم السلع والتي ينتجها المجتمع في القطاع الزراعي خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة ويرمز له بالرمز للتعبير عنه.:

3.4.ثالثا:بيانات النموذج:

تم توفير البيانات عن المتغير المستقل والمتغير التابع والتي تم ادراجها في النموذج القياسي من مصادرها الرسمية على شكل بيانات سنوية خلال الفترة(2008م-2017م)وبذلك يتوفر لدينا 10مشاهدة سنوية يمكن تطبق عليها نموذج الدراسة المقترح، وقد تم الاعتماد على بيانات بنك السودان المركزي من خلال التقارير التي يصدرها .

رابعا: منهج القياس والأساليب الإحصائية :

في هذه الدراسة تم اتباع المنهج الاحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي لقياس وتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع محل الدراسة .

المقاييس الإحصائية الوصفية :

تم استخدام معامل الارتباط البسيط لتحديد طبيعة العلاقة الخطية البسيطة وقياس قوتها بين المتغير المستقل والمتغير التابع كلٌ على حدة حيث قيمة معامل الارتباط تتراوح بين -1و+1وتشير إشارة معامل الارتباط الى نوع العلاقة فاذا كانت الإشارة سالبة دل ذلك على وجود علاقة عكسية بينما اذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بين المتغيرين وكلما اقتربت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة الخطية بين المتغيرين وكلما اقتربت القيم المطلقة لمعامل الارتباط للصفر دل ذلك على ضعف العلاقة الخطية (عطية،2005م)

أسلوب الانحدار الخطي البسيط :

يوضح الانحدار الخطي البسيط العلاقة الدالية بين متغير مستقل واحد ومتغير تابع وتفسر هذه العلاقة الدالية على انها علاقة سببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع ،حيث تعني العلاقة الدالية السببية ان التغير في المتغير المستقل يصحبها تغير في المتغير التابع .

طريقة المربعات الصغرى العادية :

من الطرق شائعة الاستخدام في تقدير معلمات(معاملات)نموج الانحدار سواء كان خطي بسيط او خطي متعدد ومن خصائص هذه الطريقة انها تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة المشاهدة للمتغير التابع(عطية ،2005م،253).

ولطريقة المربعات الصغرى العادية عدة افتراضات أساسية يجب ان تتوفر في أي نموذج الانحدار تم تقديره بهذه الطريقة لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير والوثوق فيها وهي الافتراضات التالية :

أ-الأخطاء العشوائية (البواقي)تتبع التوزيع الطبيعي .

ب-المتوسط الحسابي للبواقي النموذج يساوي صفراً.

ج-تجانس حدود الخطأ(البواقي)بمعنى ثبات تباين حدود الخطأ.

د-استقلالية حدود الخطأ(البواقي)بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ.

البرامج المستخدمة في تحليل بيانات النموذج القي

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على برنامج التحليل الاحصائي الاقتصادي2013 lecxE tfosoriM)في تحليل وانشاء بعض الرسومات .

الفصل الرابع

النتائج والمناقشة

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة (2008-2017)

القطاع	2008**	2009**	2010**	2011**	2012**	2013**	2014**	2015**	2016*	2017
الزراعة	49,032	44,971	54,465	58,221	76,262	92,990	143,775	183,150	211,264.0	262,215.0
الصناعة والتعدين	23,144	15,777	14,943	16,680	11,171	27,558	32,852	24,188	40,848.0	54,062.0
الصناعات التحويلية واليدوية	9,862	11,769	12,975	16,560	20,336	23,845	29,559	60,091	45,137.0	55,519.0
الكهرباء والماء والغاز	508	794	893	1,005	1,164	1,275	1,388	5,503	2,262.0	2,778.0
التشييد	4,711	6,087	7,340	8,259	7,109	10,881	15,970	28,080	24,266.0	29,958.0
التجارة والمطاعم والفنادق	18,376	20,613	32,381	24,838	35,172	49,283	73,551	99,166	113,,834.0	138,028.0
التمويل والتامين والمصارف	10,251	12,528	15,633	21,370	20,568	41,706	57,093	44,453	86,736.0	106,166.0
النقل والمواصلات والتخزين	10,157	14,252	16,904	18,743	23,204	29,689	60,074	84,454	92,257.0	+113,003.0
الخدمات الحكومية	8,313	9,370	10,157	11,227	12,410	16,136	23,378	36,857	35,183.0	42,972.0
خدمات أخرى	937	1,611	2,132	3,280	4,636	7,120	4,876	10,696	15,781.0	19,238.0
رسوم واردات	221	1,614	1,824	1,968	2,516	3,633	5,483.6	6,299	8,030	N.A.
الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية	135,512	139,387	160,647	182,151	222,548	304,117	447,998	582,937	667,568.0	823,938

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء.

*بيانات أولية

**بيانات معدلة

4-1 الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج القياسي:

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم ويتضمن أساليب طرق وجمع البيانات وعرضها كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها ،كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن وذلك من خلال استخدام الرسومات وغيرها من الأساليب الوصفية .

وفيما يلي نقدم عملية استعرض وصفية لمتغيرات الدراسة مستعينا بالأساليب الإحصائية الوصفية الأكثر ملائمة وتعبيرا عن التغيرات قيد الدراسة .

جدول(1.4) أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج الاحصائي

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
الناتج المحلي الاجمالي	366680.3	249285.1	135512	823938
مساهمة القطاع الزراعي	117634.	77796.95	44971	262215

المصدر: بيانات الدراسة(2008-2017)

الجدول أعلاه يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، بغرض وصف طبيعة المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير في النموذج على حدة.

4.1.1 التحليل الوصفي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي :-

كما سبق الإشارة أنه تم التعبير عن التنمية الاقتصادية بمتغير الناتج المحلي الإجمالي،ويلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ان المتوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوداني خلال الفترة الزمنية(2008-2017)بلغ 366680.3مليون جنيه سوداني بانحراف معياري 249285.1مليون جنيه سوداني في حين أقل قيمة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوداني

بلغت 135512مليون جنيه ســـوداني وكان ذلك في عام 2008م بينما أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصـاد السـوداني بلغت 823938مليون جنيه سـوداني وذلك في عام 2017م والرسـم البياني رقم (1.4)ادناه يوضـح التسلسل الزمني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2008-2017م.

شكل رقم (1.4) التسلسل الزمني لناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2017م)

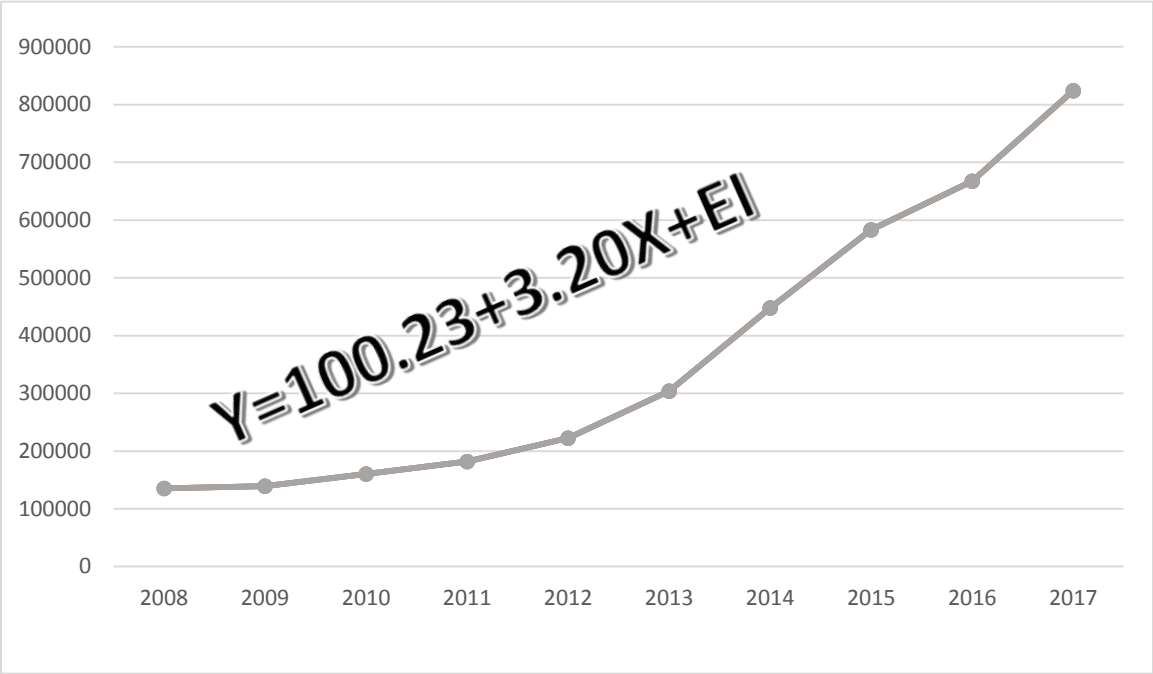

المصدر :من بيانات الدراسة (2008-2017)

حيث يلاحظ من خلال الشكل أعلاه وجود زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من بداية فترة الدراسـة في العام 2008م وحتى العام2017م حيث نجد ارتفاعا في قيمـة النـاتج المحلي الإجمـالي ويعزي ذلك في الارتفاع في القطاع الزراعي وتوجيه سـياسـات الدولة المتعاظمة بالقطاعات الاقتصـادية الأخرى واهتمامها بالتوسـع في مشـاريع التنمية والتي من شـانها ان تدفع عجلة التنمية الاقتصـادية الى الامام وذلك بزيادة الناتج المحلي الإجمالي

4.1-2 التحليل الوصفي لمتغير قطاع الزراعة:-

يلاحظ من خلال الجدول(1.4)المتوســـط الحســـابي لمســـاهمة القطـاع الزراعي خلال الفترة الزمنية2008-2017مبلغ 117634.5مليون جنيه ســـوداني بانحراف معياري 77796.95مليون

جنيه سـوداني في حين ان أقل قيمة مسـاهمة للقطاع الزراعي بلغت 44971مليون جنيه سـوداني وكان ذلك في العام 2009م بينما أعلى قيمة مساهمة القطاع الزراعي بلغت 262215مليون جنيه سـوداني وكان ذلك في العام 2017م والرسـم البياني رقم(2.4) ادناه يوضـح التسـلسـل الزمني لمساهمة القطاع الزراعي خلال الفترة 02008-2017م.

شكل(2.4)التسلسل الزمني لمساهمة القطاع الزراعي خلال الفترة (2008-2017م)

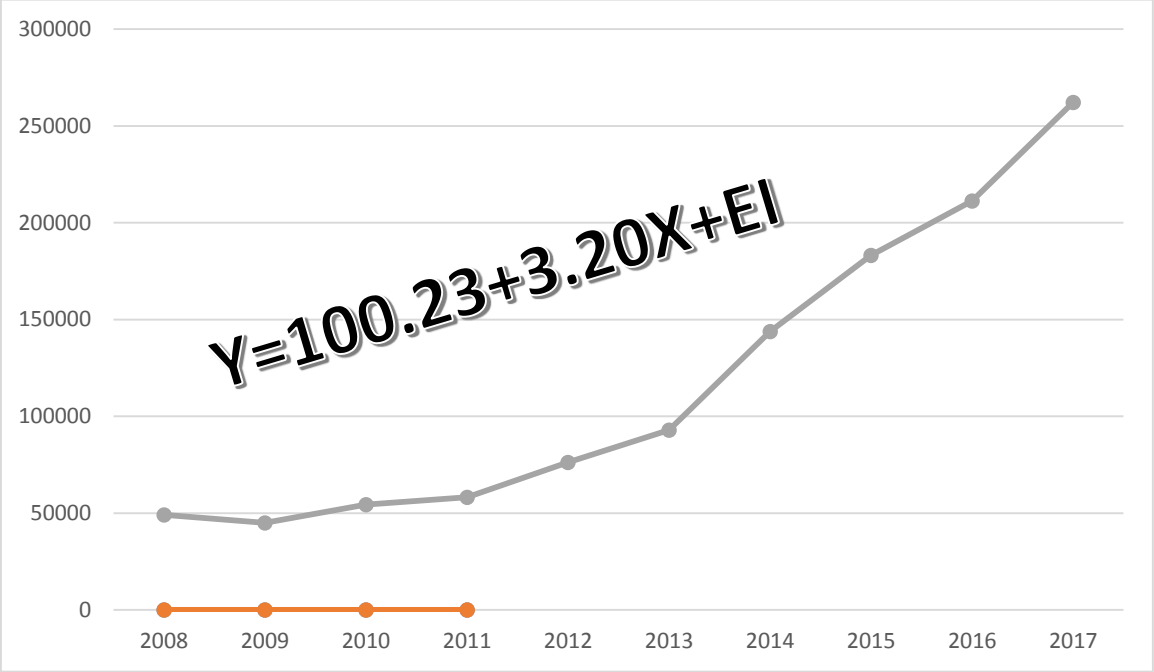

المصدر :تم حسابه من بيانات الدراسة(2008-2017)

من خلال الشـكل أعلاه التسـلسـل الزمني لمسـاهمة القطاع الزراعي حيث يلاحظ انخفاض في مسـاهمة القطاع الزراعي في العام 2009م بسـبب التقلبات والظروف المناخية التي إصـابة أجزاء واسـعة في البلاد بعدها بدات مسـاهم القطاع الزراعي تزداد من عام 2010م بشـكل مسـتمر حتى عام 2017م ويعزي ذلك في توجيه بعض سياسا الدولة الرشيدة في تجاه القطاع الزراعي بالإضافة الى تحسـن الظرف المناخية والتوسـع في الأراضـي الزراعية مما كان له اثرا إيجابيا في قطاع الزراعة والذي الى ارتفاع معدلات الإنتاج خلال تلك الفترة.

2-4 معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

جدول (2.4)يوضح معامل الارتباط الخطية البسيطة بين المتغير التابع والتغير المستقل.

المتغير المستقل	المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
القطاع الزراعي	0.99	0.05

المصدر :بيانات الدراسة(2008-2017)

من خلال الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة طردية قوية جداً وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%بين المتغير التابع والمتغير والمستقل ،نجد ان قيمة معامل الارتباط كان 0.97 وهومؤشرواضح لوجود علاقة طردية قوية جدا بين القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي .

4-3 نتائج تقدير النموذج القياسي.

بعد ما التأكد من وجود علاقة ارتباط خطي بسيط حقيقي وذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع والمتغير المسقل تم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي السبيط بهدف تقدير هذه العلاقة الخطية التي تجمع المغير المستقل والمتغير التابع في النموذج الواحد بغرض معرفة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع وفيما يلي عرض تفصيلي لناتج التقدير القياسي لنموذج الانحدار البسيط الذي يدرس الانحدار المتغير التابع على المتغير المستقل والجدول التالي يوضح نتائج تقدير النموذج:

جدول (3.4) يوضح نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط على المتغير المستقل :

المتغير المستقل	المعاملات المقدرة **Coefficients**	الخطأ المعياري **S.E**	F قيمة اختبار		القيمة الاحتمالية **P-Value**
Constant	-10023.10	5535.35	الجدولية	المحسوبة	0.11
X	3.20	0.04	6.42	6454.45	6.42
Adjusted R Square=0.99،Multiple R=0.99،R-Square=0.99					

وبناءً على النتائج الموضحة بالجدول أعلاه يمكن إيجاد معادلة الانحدار الخطي البسيط على شكل دالة قياسية على النحو التالي:

Y=−10023.10+3.20x+ei،Y=a+bx+ei

يتضـــح لنا من خلال النتائج ان معامل الانحدار المقدر تتفق مع نوع العلاقة الخطية التي تم حسابها في البند السابق لمعامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغير التابع والمتغير المستقل بالإضافة لى ان قيمة معامل التحديد لنموذج الانحدار بلغت 99%وهذا مؤشر واضح على جودة النموذج المقدر ويعني ان المتغير المستقل تساهم بنسبة99%من تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع .

كما ان الخطأ المعياري والذي يعبر عن الانحراف المعياري للوســـط الحســـابي كانت قيمته منخفضة وهذا أيضا دليل على جودة النموذج المستخدم .

وبناءا عليه يمكن تفسير نتائج تقدير الانحدار الخطي البسيط على النحو التالي:

معامل التحدجيد:R rauqS

بلغت قيمة معامل التحديد والذي يعبرعن نسبة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع 99%وهذا يعني ان التغير الحاصـــل في المتغير التابع يرجع ســـببه الى التغير في المتغير المســـتقل بنســـبة 99%أما باقي النســـبة يرجع الى عوامل أخرى لم تفســـره النموذج وهذا يعني ان القطاع الزراعي يساهم بنسبة99%في الناتج المحلي الإجمالي.

الارتباط: R elptluM

من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البســـيط بلغت قيمة معامل الارتباط الذي يقيس نوع العلاقة وإتجائه بين المتغير التابع والمتغير المســـتقل 99%وهذه النســـبة تعني وجود علاقة طردي قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والقطاع الزراعي .

معامل الانحدار الثابت:

يدل على انه في حالة عدم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فإنه من المتوقع ان تكون هنالك خسارة اوعجز في حجم النتاج المحلي الإجمالي 10023.10− وحدة.

معامل انحدار المتغير المستقل:

بلغت قيمة معامل الانحدار المتغير المســـتقل والذي يمثل مســـاهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 3.20 وهذه القيمة تثمل مرونة مساهمة المتغير المستقل (القطاع الزراعي)بالنسبة للمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)الذي يعبر عن النمو الاقتصـــادي وهذه القيمة له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، ويمكن تفسير مقدار هذه المرونة التي تم تقديرها على ان أي زيادة في مســـاهمة القطاع الزراعي بمقدار وحدة واحدة فإن هنالك زيادة تحدث في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 3.20وحدات وذلك مع ثبات تأثير المتغيرات الأخرى ،مما يوضـــح الأثر الكبير لقطاع الزراعة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي دعم عملية التنمية الاقتصـــادية في السودان.

4-4 إختبارالفرضيات:

مما تقدم من النتائج التي تم الحصول عليها من مختلف المقاييس الإحصائية اتضح لنا جليا الأثر الواضـــح الذي تحدثه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ،حيث في اختبار الارتباط وجد ان هنالك ارتباط قوي وطردي بين القطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 99%مما تثبت صحة الفرضية الأولى القائل بإن القطاع الزراعي يؤثر في التنمية الاقتصادية تأثيرا طرديا وقويا.

بينما معامل التحديد فسر بإن التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي يرجع سببه في التغير الحاصل في القطاع الزراعي بنسبة 99%وهي أيضا تتفق مع الفريضة الأولى.

بلغت مرونة القطاع الزراعي 3.20% عند مستوى معنوية 5% وهذا دليل على المساهمة الكبيرة الذي يقوم بها القطاع الزراعي السوداني في الفناتج المحلي الإجمالي.

لذا فان الدالراســـة عملت على قبول الفرض القائل بان هنالك علاقة طردية قوية بين القاطاع الزراعي والناتج المحلي الإجمالي.

ورغم كل ذلك نجد ان القطاع الزراعي خلال فترة الدراســـة هو القطاع الأكثر مســـاهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

5-1 الخلاصة:

القطاع الزراعي السوداني يتميز بمجموعة من المزايا والايجابيات التي تعتبر بالنسبة له من نقاط القوة التي يتمع بها وهي الرقعة الواسعة من الاراض الصالحة للزراعة ،والسكان ،والموارد المائية ،الخبرة العلمية بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني ،القطاع الزراعي السوداني يعاني من مجموعة من السلبيات التي تمثل بانسبة له نقاط ضعف ومن أهمها:عدم الاستقرار السياسي ،ضعف الأداء الحكومي ،المشاكل الطبيعية والتشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوداني ،توصلت الدراسة الى ان القطاع الزراعي كان يساهم بنسب غير مستقرة في الناتج المحلي الإجمالي وان البلاد تعتمد في الزراعة بشكل كبير ،على الرغم من عدم تطور القطاع الزراعي في السودان الا انه كان القطاع الأكثر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ،بلغت مرونة القطاع الزراعي مساهمة القطاع الزراعي 3.24%مما يعني ان القطاع الزراعي يساهم بشكل جيد في الناتج المحلي الإجمالي وفي التنمية الاقتصادية .

5-2 التوصيات:

1-ان يقوم القطاع الزراعي بالعمل للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها في تطوير أدائه و زيادة دوره في الاقتصاد السوداني.

2-ضرورة العمل على دراسة المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وإيجاد انسب الطرق لحلها

3-العمل على نقل التجارب العالية الناجحة في مجال الزراعة والاستفادة من الخبرة الدولية لا سميا الدول الرائدة زراعيا.

4–تنمية وتطوير وجودة المنتجات الزراعية المصــدرة والعمل على إيجاد ســوق للمنتجات الزراعية مما يزيد الطلب عليها وبالتالي يكون العائد كبير .

5–العمل على زيادة الشــراكة بين القطاع الزراعي والمؤســســات الأخرى لتحقيق تعاون اكبربينمها خاصــة في مجال التخفيف من مشـاكل البطالة والفقر وإنخفاض مسـتوى المعيشــة والتي يعاني منها الاقتصاد السوداني.

المراجع:

أولا:الكتب:

1. رزدق ، أحمد عبدالرحيم رزدق (1997)،الموارد الاقتصادية ،جامعة الزقازيق ،،الطبعة الأولى.

2. سامي خليل،(1983)،"مبادي الاقتصادي الكلي "،مكتبة النهضة العربية ،الطبعة الأولى.

3. سليمان سيد احمد ،(2001)،"الزراعة وتحديات العولمة" ،مطبعة الادراة العامة للارشاد والزراعة،الخرطوم الطبعة الأولى.

4. شيخ موسى، عبدالوهاب شيخ موسى (2001)،"منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان" ،شركة مطابع السودان للعملة ،الطبعة الثانية.

5. عثمان إبراهيم السيد(1998)،"الاقتصاد الزراعي" ،المؤسسة العامة للطباعة والنشر ،امدرمان،الطبعة الثانية.

6. الشرفات ،علي جدوع الشرفات (2009)"،مبادي الاقتصاد" دار زهران ،الطبعة الأولى.عمان

7. محمد قيلي عبدالرازق(2006) ،"السودان سلة العالم" ،دمشق للنشر والطباعة،الطبعة الأولى.

8. افريد، هاجن(1998) ،"اقتصاديات التنمية" ،مركز الكتب الأردني،الطبعة الأولى

ثانيا:الدراسات والبحوث

1-احمد عثمان احمد(2003)،"العولمة وأثرها على الصادرات السودانية الزيتية"،جامعة النيلين.

2. أحمد خيري محمد دياب وأخرون ،(2015)، "مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي" في الفترة من(1990-2015م).

3.إسراء عوض التوم واخرون،(2015) ، "صادرات السودان الزراعية ودورها في الناتج المحلي الإجمالي "في الفترة (2000-2013م)رسالة البكلاريوس جامعة السودان ،2015م.

ثالثاً:التقارير :

1–تقرير بنك السودان المركزي ،التقرير السنوي السابع والخمسون 2017م

2–وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي،العرض الاقتصادي،2008م